

اثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك المدرجة
في البورصة السعودية

**Board of Director's Characteristics and
Performance of Saudi Banks**

د. أيمن أحمد يوسف إبراهيم

أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

د. خالد صبحي راجحة

أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك المدرجة في البورصة السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك المدرجة بالبورصة السعودية وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 12 بنك مدرجة في بورصة السعودية خلال الفترة 2012-2016.

واستخدمت الدراسة مقياس الاداء هو معدل العائد على الملكية، فيما تضمنت المتغيرات المستقلة على أربع خصائص هي: حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وبين منصب المدير العام، إضافة لمتغير وهمي يأخذ القيمة صفر قبل صدور قواعد الحوكمة والقيمة 1 بعد صدور القواعد وذلك لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد الحوكمة للبنوك السعودية عام 2014 على الأداء فيما تضمنت المتغيرات الضابطة على نسبة القروض الممنوحة من البنك لإجمالي الموجودات، وحجم البنك.

وباستخدام تحليل الانحدار المشترك، توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد أي تأثير لحجم مجلس الإدارة وبنسبة الأعضاء المستقلين على المتغير التابع معدل العائد على الملكية ، بينما كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة وبنسبة الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس على المتغير التابع معدل العائد على الملكية ، وأشارت النتائج أيضاً أنه كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لخصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على أداء البنوك السعودية على المتغير التابع معدل العائد على الملكية وهذا يشير إلى أن قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 ساهمت في تحسين أداء البنوك السعودية .

وأوصت الدراسة العمل على إيجاد مؤشر موحد لقياس خصائص مجلس الإدارة وذلك

لضمان الاتساق لتقوم البنوك بمقارنة تطبيقها مع هذا المؤشر

كلمات مفتاحية: خصائص مجلس الإدارة ، معدل العائد على الملكية ، نسبة القروض

الممنوحة من البنك

**The Effect of the Board of Directors Characteristics
on the performance of the banks listed on the Saudi Stock Exchange**

Abstract

The aim of this study was to test The Effect of the Board of Directors Characteristics on the performance of the banks, using a sample of 12 banks listed on the Saudi Stock Exchange (2012 – 2016)

The study used one measures of Performance, namely; the return on equity. While the independent variables included four characteristics: the size of the board of directors, the proportion of independent members of the board, the percentage of directors' ownership, the separation between the position of the chairman of the board of directors and the position of the general manager, in addition to an imaginary variable that takes the value 0 before the issuance of the rules of governance. In order to determine the effect of the Board of Directors' characteristics adopted by the rules of governance of the Saudi banks in 2014 on performance, including the variables controlling the ratio of loans granted by the bank to the total assets and the size of the bank.

Using pooled data regression, the results of study found that there was no effect on the size of the board of directors and the proportion of independent members on the dependent variable. The rate of return on ownership was positive and statistically significant for the ratio of directors' The results also indicated that there was a positive and statistically significant impact on the characteristics of the Board of Directors adopted by the Corporate Governance Rules for Saudi Banks in 2014 on the performance of Saudi banks on the variable rate of return on ownership. Saudi Arabia's corporate governance rules in 2014 contributed to improving the performance of Saudi banks.

The study recommended the establishment of a unified index to measure the characteristics of the Board of Directors in order to ensure consistency of the banks to compare their application with this indicator

The study recommended that Jordanian industrial companies to reduce the inventory period, improve collection policies, and use efficient methods of monitoring and tracking receivables

Keywords: Cash Conversion Cycle, Return on Assets, Return on equity,
Liabilities Ratio

1. مقدمة الدراسة

لقد استحوذ موضوع الحاكمية المؤسسية على اهتمام عالمي كبير وخاصة بعد مجموعة من الفضائح والأزمات المالية التي عصفت بكبرى الشركات في العالم مثل شركة انرون وورد كوم وآرثر اندرسون وغيرها من الشركات (Duke & Kankpang, 2011).

وتعرف الحاكمية المؤسسية بأنه مجموعة الأنظمة والهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والرقابة عليها (Lee, 2008). وتتضمن الحاكمية على العديد من النواحي أبرزها الشفافية، والمساءلة، والعلاقات بين أطراف الرقابة على الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة، والمستثمرين الحاليين والمتوقعين، وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة. ويعتبر مجلس الإدارة أحد أهم عناصر الحاكمية المؤسسية، وأحد أهم فئات النظام الرقابي في الشركات المساهمة العامة، حيث أنه يتولى الرقابة المباشرة على الإدارة وتعيينها وعزلها وتقييم أدائها وتحديد مكافآتها وغيرها من الامور الرئيسية والتي تنعكس بشكل مباشر على الشركة ككل وعلى أدائها المالي.

على صعيد آخر، تلعب البنوك بشكل عام دور الوساطة في الاقتصاد من خلال الوظيفة التقليدية التي تمارسها والتي تتمثل في تجميع المدخرات من خلال قبول الودائع، وتقديم التمويل اللازم لمختلف فئات وشرائح المجتمع. كما تلعب البنوك دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، وفي إعادة توزيع الأموال وإدارة المخاطر (Levine, 2005; Yung, 2009). وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد البنوك (الكراسنة، 2006، ص 2).

ويعتبر القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث استطاع أن يسجل نمواً كمياً ونوعياً، وأن يوفر التمويل الملازم للاقتصاد السعودي (AI-Smadi, 2013). ويبلغ عدد البنوك في السعودية 26 بنكاً، منها 12 بنك محلي مدرج في السوق المالي السعودي، و 14 بنكاً أجنبياً. وقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك العاملة في

السعودية من 1415.3 مليار ريال في عام 2010 إلى 2256.3 مليار ريال في نهاية عام 2016، وبمعدل نمو سنوي بلغ 7.5% سنوياً في المتوسط، علماً بأن موجودات البنوك تشكل ما نسبته 93.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت كذلك الودائع لدى البنوك السعودية بنسبة 8.2% سنوياً لتصل إلى 1617 مليار ريال في نهاية عام 2016. كما ارتفعت القروض على القطاع الخاص بنسبة 9.8% سنوياً في المتوسط لتصل إلى 1405.5 مليار ريال في نهاية عام 2016 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2017).

وفي ضوء أهمية الحاكمية المؤسسية بشكل عام ودورها في تحسين ربحية وأداء الشركات (Rehman and Mangla, 2012)، ونظراً للأهمية النسبية الكبيرة للبنوك في الاقتصاد السعودي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي، بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في السعودية لأول مرة في عام 2012. ثم قامت مؤسسة النقد في شهر آذار من عام 2014 بإصدار نسخة محدثة للمبادئ الرئيسية للحوكمة في البنوك العاملة في السعودية والتي جاءت استكمالاً للتشريعات والقواعد والأنظمة السابقة التي أصدرتها المؤسسة، ولدليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة السوق المالي السعودي في عام 2006.

وقد تضمنت مبادئ الحوكمة الجديدة على ستة مبادئ رئيسية، منها أربع مبادئ تركز على مجلس الإدارة، حيث أن المبدأ الأول يتناول مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، والمبدأ الثاني يناقش تكوين مجلس وتعيينه، ويناقش المبدأ الثالث مسؤوليات مجلس الإدارة، فيما يتناول المبدأ الرابع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لاختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية خلال الفترة (2012-2016).

2. أهمية الدراسة

لقد جاءت الحاكمية المؤسسية بمفهومها الواسع كوسيلة لتفعيل الإطار الرقابي في الشركة، من خلال إيجاد إطار رقابي فعال يقوم على الشفافية والمساءلة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، ويشمل ذلك مجلس الإدارة بالدرجة الأولى، وإدارة الشركة، والمدقق الخارجي،

إضافة للجان المنبثقة عن المجلس. والهدف الرئيسي لهذا الإطار الرقابي هو ضمان النزاهة، وتقليل مشكلة الوكالة والتعارض بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين، وضمان أن الإدارة تعمل لتحقيق مصالح المساهمين، وهو ما يصب في نهاية المطاف في تحسين أداء الشركات بشكل عام.

ولما كانت خصائص مجلس الإدارة من العناصر الرئيسية التي ركزت عليها الحاكمية المؤسسية، باعتبار أن مجلس الإدارة يمثل العنصر الأهم في الرقابة على الإدارة، إضافة لكونه من يعين الإدارة ويعزلها، ومن يقرر مكافآتها وحوافزها، إضافة لأنه الجهة المخولة بالمصادقة على القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الإدارة، يصبح من المهم معرفة وتحديد خصائص مجلس الإدارة ذات التأثير الأكبر على الأداء، وبما يفيد في استكشاف الخصائص التي ينبغي أن تركز عليها قواعد الحاكمية من الناحية التطبيقية، ويؤدي إلى توفير دليل عملي على أهمية خصائص المجلس ودورها وانعكاساتها على الأداء، ومن جهة أخرى تحتل البنوك أهمية كبيرة في الاقتصاد السعودي، ويعتبر الأداء المصرفي من أهم النواحي التي يتم التركيز عليها من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة بالبنك، وهذا يشمل المساهمين، والمودعين، والمقترضين، والموظفين، إضافة للجهات الرقابية والإشرافية. وبالتالي من الضروري بحث العوامل التي من شأنها أن تحسن وتزيد من مؤشرات أداء هذا القطاع الهام والحيوي، ومن هذه العوامل خصائص مجلس الإدارة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي بحثت في أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات من عدة نواحي أهمها: أن الدراسة الحالية تعتبر من الدراسات القليلة - على حد علم الباحث - التي تتناول هذا الموضوع في البيئة السعودية، وفي فترة حديثة نسبياً بعد صدور قواعد الحوكمة الجديدة للبنوك في عام 2014. وهو ما يساعد في استكشاف وتقييم فعالية خصائص المجلس التي تبنتها القواعد في تحسين أداء البنوك، وتحديد الخصائص الأكثر أهمية والتي ينبغي التركيز عليها مستقبلاً، كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تختبر مجموعة من الخصائص دون أن تركز على خاصية أو اثنتين كما في العديد من الدراسات السابقة.

3. مشكلة الدراسة وعناصرها

تتبع مشكلة الدراسة من عدم وضوح طبيعة العلاقة التي تربط بين خصائص مجلس الإدارة وبين أداء البنوك. حيث أن مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت أثر خصائص وتركيبية

مجلس الإدارة على الأداء، تظهر وجود العديد من النتائج المتناقضة. ففي حين بينت دراسة (Jackling and Johl, 2009) ودراسة (Setia-Atmaja et al., 2009) أن حجم المجلس له أثر إيجابي على الأداء، وجدت دراسة (Guest, 2009) ودراسة (Uwugbe and Fakile, 2012) علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة والأداء. وفيما يتعلق بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس، فقد أشارت دراسة (Gupta and Fields, 2009) إلى أن تأثيرها إيجابي على الأداء، بينما وجدت دراسة (Bozec, 2005) و (Guest, 2009) بأن تأثيرها سلبي على الأداء، بينما وجدت دراسة (Kajola, 2008) عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين. وبالتالي، فإن هناك الحاجة للمزيد من الأبحاث التطبيقية الهادفة لتحديد الخصائص الأكثر أهمية وتأثيراً على الأداء.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

" ما هو تأثير خصائص مجلس الإدارة على مقاييس أداء البنوك السعودية؟ "

وينبثق عن السؤال السابق خمسة أسئلة فرعية هي:

- 1- ما هو أثر حجم مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية؟
- 2- ما هو أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية؟
- 3- ما هو أثر نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية؟
- 4- ما هو أثر الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وبين منصب المدير العام على أداء البنوك السعودية؟
- 5- هل أسهمت خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية في عام 2014 في تحسين أداء البنوك السعودية؟
- 6- ما هو أثر المتغيرات الضابطة (نسبة القروض الممنوحة ، حجم البنك) على أداء البنوك السعودية

4. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مقاييس

أداء البنوك السعودية. وينبثق عن هذا الهدف خمسة أهداف فرعية هي:

1. معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
2. معرفة أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
3. معرفة أثر نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
4. معرفة أثر الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وبين منصب المدير العام على أداء البنوك السعودية.
5. معرفة مدى مساهمة خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية في عام 2014 في تحسين أداء البنوك السعودية.
6. معرفة أثر المتغيرات الضابطة (نسبة القروض الممنوحة ، حجم البنك) على أداء البنوك السعودية

5. فرضيات الدراسة

بالاعتماد على تساؤلات الدراسة وأهدافها، يمكن تطوير فرضيات الدراسة كما يلي:

1. H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لحجم مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
2. H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
3. H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على أداء البنوك السعودية.
4. H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) للفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على أداء البنوك السعودية.
5. H05: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لخصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على أداء البنوك السعودية.

6. H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لنسبة القروض

الممنوحة على أداء البنوك السعودية

7. H07: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0$) لحجم البنك على

أداء البنوك السعودية

6. الدراسات السابقة والاطار النظري

قامت العديد من الدراسات السابقة ببحث تأثير العديد من خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات والبنوك. وفيما يلي استعراض لأهم تلك الدراسات.

الدراسات السابقة

• دراسة (القيبيسي، 2011) بعنوان " العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي

للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، دراسة ميدانية" هدفت هذه الدراسة لفحص تأثير خصائص مجلس الإدارة والتمثلة في حجم المجلس، ملكية أعضاء مجلس الإدارة، وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ممثلة في مقاييس الأداء المحاسبي وهي العائد على الأصول، والعائد على الملكية، وربحية السهم، وتوزيعات السهم العادي، ومقياس توبيين كيو (Tobin's Q).

واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة لعينة مكونة من 53 شركة مدرجة في

سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2010. وتم تقسيم الشركات إلى ثلاثة

قطاعات هي قطاع البنوك والتأمين، والقطاع الخدمي، والقطاع الصناعي.

ومن خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد وتحليل التباين، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية مؤثرة لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في قطاع البنوك والتأمين، وتوزيعات السهم في القطاع الصناعي. بينما كان هناك تأثير إيجابي هام لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول في القطاع الخدمي وتوزيعات السهم الواحد في القطاع الصناعي. كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي هام لملكية أعضاء مجلس الإدارة على كل من (Tobin's Q) وعائد السهم العادي

في القطاع الخدمي، وعلى توزيعات السهم الواحد في القطاع الصناعي. وظهرت نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة، أن حجم الشركة له تأثير هام على الأداء المالي في كل قطاعات الدراسة.

• دراسة (Hassan and Farouk, 2014) بعنوان " خصائص مجلس الإدارة وأداء

البنوك المدرجة في نيجيريا"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير خصائص مجلس المديرين على أداء البنوك المدرجة في نيجيريا، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت خصائص مجلس الإدارة (الاعضاء التنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، وتركيبية مجلس الإدارة) لها أي تأثير على أداء البنوك في نيجيريا. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (13) بنكاً من أصل (21) بنكاً مدرجاً في نيجيريا خلال الفترة من 2007-2011. واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد كأداة للتحليل وتم جمع البيانات من المصادر الثانوية والتي تتضمن التقارير السنوية للبنوك.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي وقوي وكبير على أداء البنوك المدرجة في نيجيريا، بينما كان لحجم مجلس الإدارة تأثير سلبي على الأداء، في حين لم يكن للأعضاء الداخليين أي تأثير على أداء البنك.

وأوصت الدراسة أن تقوم البنوك المدرجة في نيجيريا بزيادة عدد أعضاء المجلس الخارجيين (المستقلين) ليشكلوا ما نسبته 60%-70% من حجم المجلس في المتوسط نظراً لأن ارتفاع نسبتهم قد تساعد في زيادة الرقابة على المديرين التنفيذيين. كما أوصت بضرورة تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى تسعة أعضاء في المتوسط لأن ذلك قد يساعد على تحسين أداء البنك.

• دراسة (Al-Matari et al., 2014) بعنوان " الأثر على العلاقة بين خصائص

مجلس الإدارة والأداء المؤسسي في عُمان: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين 8 آليات داخلية للحوكمة المؤسسية وبين أداء الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2012، وذلك بالاعتماد على عينة من الشركات غير المالية.

واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع لقياس الأداء، بينما استخدمت تسعة متغيرات مستقلة تمثل خصائص مجلس الإدارة وهي: حجم المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين، وعدد اجتماعات المجلس، وفترة تعيين المدير العام، ومكافآت المدير العام، والتغير في أعضاء المجلس، ووجود أمين سر للمجلس، ووجود مستشار قانوني. ومن خلال تحليل الانحدار، وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين كل من حجم المجلس وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وفترة تعيين المدير العام والتغير في المجلس والمستشار القانوني وبين العائد على الأصول ولكن العلاقة ليست قوية. وكان لاستقلالية المجلس وأمين سر المجلس أثر سلبي ولكن ليس قوياً على أداء الشركات. كما وجدت أن مكافآت المدير التنفيذي ترتبط بالأداء ارتباطاً كبيراً وإيجابياً.

• دراسة (Odudu et al., 2016) بعنوان " خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للبنوك في نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة لاختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في نيجيريا. وقد تكون مجتمع الدراسة في نهاية عام 2014 من (17) بنكاً، في حين تضمنت عينة الدراسة على (15) بنكاً خلال الفترة 2005-2014.

وقد تضمنت خصائص المجلس التي تناولتها الدراسة على أعضاء المجلس التنفيذيين، والأعضاء المستقلين، والأعضاء من الشركات التابعة، والأعضاء من النساء، والأعضاء الأجانب، وذلك لمعرفة تأثير هذه الخصائص على البنوك في نيجيريا. واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد كأداة للتحليل، وجمعت البيانات من المصادر الثانوية من خلال التقارير السنوية للبنوك.

ووجدت الدراسة بأن نسبة الأعضاء الأجانب ارتباطاً كبيراً وإيجابياً مع أداء البنوك، في حين أن الأعضاء من الشركات التابعة لهم تأثير سلبي على أداء البنوك. كما وجدت الدراسة أن باقي المتغيرات مثل الأعضاء التنفيذيين، والأعضاء المستقلين، والأعضاء النساء، ليس لهم أي تأثير على أداء البنوك في نيجيريا.

وأوصت الدراسة البنوك في نيجيريا بزيادة عدد الأعضاء الأجانب نظراً لامتلاكهم المهارات والخبرات والكفاءة المهنية وهو ما يؤدي لتحسن الأداء المالي للبنوك. كما أوصت

بتخفيض عدد الأعضاء من الشركات التابعة إلى ثلاثة أو أربعة أعضاء في المتوسط للتغلب على أثرهم السلبي على الأداء.

• دراسة (Sarkar and Sarkar, 2016) بعنوان "ملكية البنك، وخصائص مجلس

الإدارة، والأداء: دليل من البنوك التجارية في الهند"

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر حجم وتركيبه مجلس الإدارة على أداء البنوك. واعتمدت

الدراسة على عينة مكونة من 46 بنكاً هندياً منها 25 بنوك تجارية عامة و21 بنوك تجارية

خاصة في الهند خلال الفترة 2003-2012.

واستندت الدراسة في قياس الأداء على ثلاثة مقاييس هي معدل العائد على الأصول

ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية، ونوعية أصول البنك. أما خصائص مجلس الإدارة فتم

قياسها من خلال حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين، واجتماعات المجلس،

والفصل بين منصب المدير العام ورئيس المجلس، وفترة تعيين المدير العام.

وباستخدام تحليل الانحدار، وجدت الدراسة بأن حجم المجلس لا يؤثر على أداء البنوك،

بينما كان لاستقلالية المجلس أثر مهم على الأداء. حيث كان لاستقلالية المجلس أثر سالب

ومهم على أداء البنوك التجارية الخاصة في الهند. ووجدت الدراسة أيضاً بأن فترة تعيين

المدير التنفيذي ترتبط إيجابياً مع تحسن أداء البنوك.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار الحاكمة المؤسسية المطبق في الهند وبالشكل

الذي يعزز من تركيبة مجلس الإدارة وفترة تعيين المدير التنفيذي.

• دراسة (Borlea et al., 2017) بعنوان "خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركات في

الأسواق الناشئة، دليل من رومانيا"

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وبين أداء الشركات.

واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (55) شركة غير مالية مدرجة في بورصة

بوخارست في رومانيا في عام 2012.

واستندت الدراسة في قياس الأداء المالي على مقياسين هما معدل العائد على الأصول

ومقياس توبين كيو (Tobin's Q). أما خصائص مجلس الإدارة فتم قياسها من خلال ستة

متغيرات هي الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين، واختيار أعضاء المجلس، وتدريب الأعضاء، وسياسة المكافآت، ودور لجنة التدقيق.

ومن خلال استخدام أسلوب الانحدار وتحليل التباين الأحادي، وجدت الدراسة بأن أهم خصائص مجلس الإدارة ذات التأثير على الأداء هي الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين في المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين، واختيار أعضاء المجلس. كما وجدت الدراسة أن العديد من الشركات ليس لديها لجنة لاختيار أعضاء المجلس، أو لجنة تدقيق. وفيما يتعلق بتأثير خصائص المجلس على الأداء، لم تجد الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية لأي خاصية من خصائص المجلس على مقاييس أداء الشركات.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتناول هذه الدراسة خصائص مجلس الإدارة وأثرها على كفاءة أداء البنوك السعودية وهذا الموضوع يعتبر على درجة عالية من الأهمية كونه يرتبط بما يعرف بالحوكمة المؤسسية Corporate Governance ونظرية الوكالة Agency Theory، حيث تنبثق تكاليف الوكالة Agency Cost من تناقض المصالح ما بين الإدارة وحملة الأسهم أو ما بين حملة الأسهم والدائنين، هذا التناقض ينشأ بسبب القدرة والحافز الموجودين لدى المدراء للتوجه نحو استراتيجيات وسياسات تعظم من مصالحهم الخاصة ولا تعمل على تعظيم ثروة المساهمين الذي يمثل الهدف الأساسي الذي عينت الإدارة لتحقيقه.

ويمكن القول بأن هناك ندرة نسبية في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في الشركات المالية من خلال التحليل التطبيقي، في الدراسات السعودية. كما أن لا توجد دراسات سابقة في السعودية تناولت موضوع اسهام خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية في عام 2014 في تحسين أداء البنوك السعودية بشكل مباشر من جهة، ولم تتناول نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة من جهة أخرى.

الاطار النظري

طبيعة خصائص مجلس الإدارة وأهميتها:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى حدوث مشكلات الوكالة، نظراً إلى أن الوكلاء (المديرين) قد لا يقومون بالأفعال التي تحقق مصالح الموكلين (حملة الأسهم)، فقد تمارس الإدارة سلوكاً نفعياً تتخذ من خلاله القرارات التي تحقق مصالحها الخاصة أو تؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى آخر. ومن أجل ضمان قيام الإدارة بالمهام المفترضة وفق

الوكالة، يتحمل الموكل والوكيل تكاليف الوكالة التي تتضمن تكاليف الإشراف يتحملها الموكل للرقابة على تصرفات الوكيل وسلوكه، مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك الوكيل ووضع سياسات التعويضات (Jensen and Meckling, 1976)، وفي هذا الإطار، يبحث حملة الأسهم عن الوسائل التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الإدارة والقرارات التي تتخذها، ويعد وجود مجلس إدارة Directors of Board إحدى أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة. وتقوم الفكرة على مبدأ ديمقراطي حيث ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم للعمل بما فيه مصلحتهم. ونظراً إلى أهمية الدور المفترض أن يقوم به هذا المجلس دخلت معظم التشريعات في معظم الدول العالم لضرورة تشكيل المجلس وتحديد تركيبته ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، بهدف تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الذي يقوم به (Guest, 2009)، ويقوم مجلس الإدارة بعدد من الوظائف والمهام التي تحددها التشريعات خاصة منها قوانين الشركات والحوكمة، حيث تعاضم الدور المطلوب أن يقوم به المجلس في ظل حالات التلاعب وممارسات إدارة الأرباح خلال العقد الأخير ونظراً إلى أهمية الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة وأثرها في أداء المنشأة وسياساتها والقرارات التي تتخذها الإدارة التي تتضمن ما يلي

1 - تركيبة مجلس الإدارة، مثل: نسبة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة الأعضاء الذين هم من خارج المنشأة في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

2 - سمعة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين من المجلس.

3- استقلالية لجان المجلس المتعلقة بكل من: المكافآت؛ والتعيين؛ والمراجعة.

4 - فصل دور المدير التنفيذي CEO عن دور رئيس المجلس Board the of Chairman .

5- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، فتزايد عدد مرات اجتماعاته يزيد من فعالية دوره الإشرافي.

6 - تنوع المجلس، من خلال وجود خبرات بمجالات متنوعة خاصة منها الخبراء

الماليون. (Uwuigbe and Fakile, 2012)

طبيعة استقلالية مجلس الإدارة والاداء:

تشكل الاستقلالية أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك استقلالية المجلس عن الإدارة التنفيذية للمنشأة، بكلمات أخرى أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين Executive-Non، بحيث يحدد ذلك قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة المنشأة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثم دعم جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها (Demsetz H and Villalonga B. 2001) ومن منظور تحليلات الوكالة تتوقف قدرة المجلس كآلية إشراف فعالة على مدى استقلاليته عن الإدارة، من خلال الأعضاء غير التنفيذيين الذين ليس لديهم علاقات مع المنشأة بخلاف دورهم كأعضاء مجلس الإدارة. ومن المتوقع أن يوفر العضو المستقل للإدارة دوراً إشرافياً أكبر لحملة الأسهم على الإدارة (Larcker, D., Richardson, S., Tuna, I., 2007) وهناك ثلاث وجهات نظر عن كيفية عمل مجلس الإدارة:

1- منظور تحسين الصورة view dressing-Window ، يعين أعضاء مستقلون بناء على متطلبات القوانين والتشريعات، وهذا لا يؤدي إلى تحسين الأداء، فقد يختار أفراد متعاطفون جداً مع الإدارة، مثلاً تعيين عضو صديق للإدارة التنفيذية [بنظر القانون مستقل] ليس لديه الرغبة في تحدي الإدارة من ثم لن يكون هناك أثر لاستقلالية المجلس.

2- منظور الاستحكام The entrenchment view ، سيكون لدى الإدارة رغبة في تعيين أعضاء مجلس إدارة يمارسون دوراً إشرافياً قوياً، يؤدي إلى تحسين أداء المنشأة عندما يكونون مستقلين.

3- المنظور المثالي view Optimization ، يشكّل مجلس الإدارة بهدف تعظيم قيمة المنشأة، حيث توازن الإدارة بين نواحي قوة ونواحي ضعف الدور الإشرافي والتوجيهي للأعضاء الخارجيين. وركزت العملية البحثية على طبيعة دور مجلس الإدارة، وناقشت أن هذا الدور يقوم على محورين: إشرافي واستشاري كما يلي (Kiel G and Nicholson G. 2003)

1 - دور إشرافي Role Monitoring ، يتضمن ضمان أن الإدارة العليا تعمل لمصلحة حملة الأسهم، وهنا يكون الأعضاء المستقلون أكثر استقلالية وموضوعية في مهامهم مقارنة بالأعضاء الذين هم من داخل المنشأة، حيث يرتبط الأعضاء الداخليون بعمل الإدارة التنفيذية ويعتمدون عليها.

2- دور استشاري Role Advisory بتقديم الاستشارة والنصح للإدارة التنفيذية، وعدم التدخل في عمل الإدارة. يعتمد هذا الدور على خبرة العضو في تقديم النصح

للإدارة وإرشادها للخطط والقرارات الإستراتيجية للمنشأة، فهو يقدم آراءه كسياسة عامة، وعند حصول المشكلات.

كما أن الافتراض بأن المديرين المستقلين اداة في تحسين أداء الشركة تم تأييده من خلال بعض الآراء النظرية مثل: نظرية الوكالة ، ونظرية أصحاب المصلحة ومن وجهة نظر نظرية أصحاب المصلحة فإن المديرين المستقلين لديهم توجه نحو الحفاظ على الأطراف أصحاب المصلحة، ولديهم إدراك بأن مسئوليتهم تتعدى الاهتمام بالمساهمين فقط، كما أن لديهم وعي باحتياجات وتوقعات كافة الأطراف المرتبطة بالشركة بالإضافة إلى أن المديرين المستقلين لديهم فائدة في القيام بمسئولياتهم؛ وذلك لتحسين سمعتهم وفرصهم في دخول مجالس إدارات شركات أخرى

الفصل بين رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي والاداء:

وقد أقرت التشريعات والنظم بأهمية استقلالية مجلس الإدارة، وضرورة الفصل بين وظائف رئيس المجلس والإدارة التنفيذية للمنشأة، وذلك لتفعيل الدور الذي يقوم به المجلس ودعم استقلاليته ، وأنه بوجود الدور المهم والحيوي لرئيس مجلس الإدارة، يجب أن يكون منفصلاً عن رئيس الإدارة التنفيذية، فتركيز كلا الدورين في شخص واحد، سيؤدي إلى تركيز قوة كبيرة بيده، لذلك يجب الفصل بينهما لضمان وجود توازن في القوى. وناقشت تحليلات الوكالة أن ذلك يؤدي إلى فشل نظم الرقابة الداخلية إذ لا يمكن للمجلس القيام بوظائفه الرقابية الأساسية. فقيام رئيس مجلس الإدارة بهذا الدور المزدوج يؤثر سلباً في فعالية الدور الإشرافي للمجلس على الإدارة فهو مسؤول عن اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها في الوقت نفسه، في هذه الحالة تصبح بيد هذا الشخص قوة كبيرة قد يستخدمها لتحقيق مصالحه الخاصة بدلاً من العمل على تحقيق مصالح حملة الأسهم ، ومن ناحية أخرى، عندما يقوم رئيس مجلس الإدارة بهذا الدور المزدوج فإنه يقيد وصول المعلومات إلى الأعضاء الآخرين في المجلس، ومن ثم يؤثر سلباً في استقلالية المجلس وإشرافه على الإدارة (Anwer Sand Scott,2013)

ملكية المساهمين والاداء:

هيكل الملكية من حيث تأثيره على أداء الشركات المساهمة العامة له محورين أساسيين. الأول: مدى تشتت وتركز هذا الهيكل (Ownership Concentration)، والثاني: ما يعرف بملكية الإدارة (Management Ownership)، وإن الملكية المركزة

ممثلة بمجموعة من حملة الأسهم الكبار يمكن أن تحسن درجة الرقابة في الشركة بسبب قدرتهم على التأثير مما يؤدي إلى تحسن الأداء. وفي نفس الوقت من الممكن أن تؤثر هذه الملكية المركزة سلباً على الأداء من حيث أنها قد تجعل حملة الأسهم الكبار يهتمون بمصالحهم الخاصة وليس على مصلحة حملة الأسهم الآخرين، وأما فيما يتعلق في الإدارة المالكة فقد اقترح (Jenson, Meckling, 1976) أن الملكية الإدارية يمكن أن تساعد في السيطرة على مشاكل الوكالة، لأنه كلما زادت ملكية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين فإنهم يصبحون أكثر ميلاً لاتخاذ قرارات غير مضرّة بمصلحة الشركة بسبب ملكيتهم العالية، في حين يرى (Fama and jenson, 1983) أنه على المستويات الأعلى للملكية الإدارية فإن المدراء يمتلكون سيطرة كافية لتحقيق أهدافهم الخاصة دون الخوف من عواقب ذلك على مصالح المالكين الآخرين، ويستطيع حملة الأسهم الكبار، مراقبة الإدارة إلا أنهم يمتلكون القوة للتأثير سلباً على مصالح المساهمين الصغار لأنهم يمكن أن يصبحوا جزءاً من الإدارة العليا، أو من خلال قدرتهم في التأثير على هذه الإدارة، ويقترح (Berle and heans, 1932) إن تركّز الملكية يجب أن تكون له تأثير إيجابي على القيمة لأنه يخفف من صراع المصالح بين المالكين والمدراء.

حجم مجلس الإدارة والاداء:

بالرغم من وجود آراء نظرية تؤيد وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركة فهناك خلاف حول اتجاه ذلك التأثير من ناحية فإن نظرية أصحاب المصلحة تؤيد أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يجعله أكثر فاعلية في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح فئات متنوعة من الأطراف أصحاب المصلحة. كما أن كبر حجم مجلس الإدارة قد يؤدي إلى تحسين عملية تشغيل المعلومات كما أن حجم مجلس الإدارة يجب أن يتلاءم مع حجم الشركة، وتنوع أنشطتها بحيث يكون الحجم كافياً للاستفادة من تنوع وجهات المهارات والخبرات، كما أن الحجم الملائم للمجلس يحد من إدارة الأرباح ويحسن من الأداء، ومن ناحية أخرى، فإن نظرية الوكالة تؤيد أن كبر حجم مجلس الإدارة يضر بعمليات الرقابة والمتابعة التي يجب أن يقوم بها المجلس كما انه يؤدي إلى نقص التعاون والتكامل بين أعضاء المجلس مما ينعكس على القدرة على اتخاذ قرارات الرقابة (Dalton et al.,1999)

7. منهجية الدراسة:

(أ) مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها 12 بنكاً محلياً مدرجاً في السوق المالي السعودي. وستتضمن عينة الدراسة على جميع بنوك مجتمع الدراسة والبالغة 12 بنكاً وتتضمن (الانماء، الراجحي ، الجزيرة ،السعودي الفرنسي ، الرياض ، الاهلي، سامبا ، البلاد ، الاول ، ساب ، الاستثمار). وسيتم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الداخلة في عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2016، إضافة للاعتماد على البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي وهيئة سوق المال السعودي.

ب) نموذج الدراسة:

تبحث هذه الدراسة أساساً في اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مقاييس أداء البنوك السعودية. وبالاعتماد على المنهجية المستخدمة في العديد من الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين خصائص المجلس والأداء مثل دراسة (Hassan and Farouk, 2014) ودراسة (Al-Matari et al., 2014)، ودراسة (Odudu et al., 2016) ودراسة (Sarkar and Sarkar, 2016)، فيمكن صياغة نموذج شمولي للدراسة الحالية بحيث يتضمن على المتغيرات الممثلة لخصائص مجلس الإدارة، والمتغيرات الضابطة، إضافة للمتغيرات الممثلة لمقاييس الأداء المالي. ويمكن صياغة النموذج العام للدراسة كما يلي:

$PER_{i,t}$: تمثل مقاييس أداء الشركة i في الفترة t ، والتي سيتم قياسها من خلال مؤشر معدل العائد على الملكية (ROE).

$$PER_{i,t} = f(BOARD_{i,t}, CONT_{i,t}, \varepsilon_{i,t}) \dots (1)$$

حيث أن:

$BOARD_{i,t}$ هي المتغيرات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة في البنوك والتي تتضمن أربع خصائص هي: حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة وبين منصب المدير العام،

إضافة لمتغير وهمي يأخذ القيمة صفر قبل صدور قواعد الحوكمة والقيمة 1 بعد صدور القواعد وذلك لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد الحوكمة للبنوك السعودية عام 2014 على الأداء.

$CONT_{i,t}$ هي المتغيرات الضابطة والتي تتضمن على نسبة القروض الممنوحة من البنك لإجمالي الموجودات، وحجم البنك.
 $\varepsilon_{i,t}$ تمثل الخطأ العشوائي في الاحتساب.

$$PER_{i,t} = \beta_1 + \beta_2 BSIZE_{i,t} + \beta_3 BODCOM_{i,t} + \beta_4 EQBOD_{i,t} + \beta_5 DUL_{i,t} + \beta_6 BDC_{i,t} + \beta_7 LOANS_{i,t} + \beta_8 SIZE_{i,t} + \varepsilon_t$$

جدول رقم (1) ملخص تعريف بمتغيرات الدراسة ونوع العلاقة المتوقعة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

علاقة المتوقعة	طريقة القياس	الاختصار	اسم المتغير
			أولاً: المتغير التابع
	<u>صافى الربح</u> حقوق الملكية	ROE	1. معدل العائد على الملكية
			ثانياً: المتغيرات المستقلة
-/+	اجمالي عدد اعضاء مجلس الادارة	BSIZE	1- حجم مجلس الإدارة
-/+	<u>عدد الاعضاء المجلس المستقلين</u> اجمالي عدد الاعضاء	INDBO	2- نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
-/+	<u>عدد اسهم ملكية اعضاء مجلس الادارة</u> اجمالي عدد اسهم البنك	EQBOD	3- نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة

-/+	متغير وهمي يأخذ القيمة 0 إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفس رئيس المجلس، والقيمة 1 إذا كان هناك فصل بين المنصبين.	DUL	4- الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس
+	متغير وهمي يأخذ القيمة صفر قبل صدور قواعد الحوكمة والقيمة 1 بعد صدور القواعد	BDC	5- خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على مقاييس أداء البنوك السعودية.
ثالثاً: المتغيرات الضابطة			
-/+	إجمالي القروض إجمالي الأصول	LOANS	1- نسبة القروض الممنوحة
+	اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول	SIZE	2- حجم البنك

الأسلوب الإحصائي:

لغاية اختبار خصائص مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية، فسيتم استخدام تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression) وذلك باستخدام برمجية (Eviews 4.0). و يستخدم تحليل الانحدار المشترك في حال كون البيانات على شكل سلسلة زمنية و عبر قطاعية (Time Series and Cross-Sectional). وسيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square-OLS)، والتي يتم فيها احتساب المعاملات بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وهذه المعاملات تعبر عن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع. وتفترض هذه الطريقة وجود مقطع ثابت عام يعبر عن قيمة المتغير التابع عندما تتساوى المتغيرات المستقلة مع الصفر، أي أن المقطع الثابت لهذا النموذج لا يختلف من قطاع إلى آخر. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أ) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

يبين الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة. ومن خلال هذا الجدول

يمكننا ملاحظة ما يلي

- 1- كان متوسط العائد على الملكية (ROE) لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 0.188، مما يعني بأن القيمة السوقية للبنوك السعودية كانت أعلى من قيمتها الدفترية، وهو ما يشير إلى الكفاءة النسبية في أداء تلك البنوك.

- 2- كان متوسط حجم مجلس الإدارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 10.25 ، وهو ما يشير الى التزام البنوك السعودية بحجم مجلس الإدارة حسب المبادئ الرئيسية للحوكمة الصادرة من مؤسسة النقد السعودي
- 3- كان متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة حوالي 0.3690 وهو ما يشير الى التزام البنوك بالمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في السعودية الصادرة من مؤسسة النقد السعودي
- 4- كان متوسط نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة حوالي 0.2760 ، وتعتبر نسبة جيدة مما يشير إلى عدم وجود تركيز في نسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة
- 5- كان متوسط نسبة القروض الممنوحة لجميع البنوك خلال فترة لدراسة حوالي 0.4720 وهذا يشير الى ارتفاع نسبة توظيف الاموال في البنوك السعودية
- 6- كان متوسط الحجم لجميع البنوك خلال فترة لدراسة حوالي 17.650 ، وهذا يشير لعدم تجانس حجم البنوك السعودية

جدول رقم (2) ملخص الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

حجم البنك	نسبة القروض الممنوحة	خصائص مجلس الإدارة التي تبينها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية	الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	حجم مجلس الإدارة	معدل العائد على الملكية	
17.650	0.4720	0.4860	0.9124	0.3760	0.3690	10.25	0.1880	الوسط الحسابي
20.875	0.6100	1.000	1.000	0.5250	0.4740	11	0.2195	أعلى قيمة
11.224	0.3650	0.000	0.000	0.1260	0.1520	9	0.1265	أدنى قيمة

0.7432	0.1350	0.5790	0.468	0.497	0.066	0.018	0.041	الانحراف المعياري
2.0421	0.9750	0.735	0.6543	-0.468	1.914	0.634	3.242	الالتواء Skewness
2.5768	3.4421	1.969	1.7531	2.316	6.546	2.746	12.944	التفرطح Kurtosis
3.4690	07548	3.711	2.4420	0.844	31.761	1.949	164.41	إحصائية Jarque-Bera
0.000	0.7540	0.000	0.000	0.780	0.000	0.377	0.000	مستوى الأهمية Probability
60	60	60	60	60	60	60	60	عدد المشاهدات
12	12	12	12	12	12	12	12	عدد البنوك

*تم قياس حجم البنوك التجارية من خلال اللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول

جدول رقم (3)

نتائج تحليل الانحدار بين متغيرات الدراسة

مستوى الدلالة Prob.	t- Statistic	المعامل Coefficient	المتغير
0.0002	4.4986	0.7763	المقطع الثابت
0.0010	3.8257	2.9653	معدل العائد على الاصول (ROA)
0.2650	1.2450	1.7753	حجم مجلس الإدارة (SIZE)

0.4232	0.3579	1.9750	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (INDBO)
0.0373	0.7531	0.7764	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة (EQBOD)
0.0320	0.8642	0.5670	الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس (DUL)
0.0325	0.8395	1.6420	خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على مقاييس أداء البنوك السعودية. (BDC)
0.5681	0.0189	0.0183	نسبة القروض الممنوحة (LOANS)
0.0117	3.5628	0.3846	حجم البنك (SIZE)
0.5266	القوة التفسيرية R-squared		
0.4704	القوة التفسيرية المعدلة Adjusted R-squared		
1.9864	إحصائية Durbin-Watson		
18.2670	إحصائية F-statistic		
0.000	مستوى الدلالة Prob.		

ب) نتائج تحليل الانحدار:

يستعرض هذا الجزء نتائج تحليل الانحدار المشترك المبينة في الجدول (3) وذلك حسب طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square - OLS) لمتغير الدراسة التابع ROE. وقد استخدم تحليل الانحدار تقنية (White's Heteroskedasticity-consistent standard errors and covariance, 1980) وذلك بهدف التخلص من مشكلة عدم تجانس التباين و التي قد تتضمن عليها البيانات، حيث أن تجانس التباين هو أحد الافتراضات الأساسية

التي يقوم عليها تحليل الانحدار، كذلك هناك افتراض آخر مهم للانحدار وهو عدم وجود ارتباط متسلسل بين قيم المتغير التابع (Autocorrelation)، ولغاية التأكد من هذه المشكلة سيتم الاعتماد على اختبار (Durbin-Watson).

ومن خلال الجدول رقم (3) والذي يبين نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع الاداء يمكن ملاحظة ما يلي:

- أظهرت نتائج الانحدار أنه لا يوجد أي تأثير لحجم مجلس الادارة على المتغير التابع معدل العائد على الملكية حيث أن أهمية إحصائية t كانت أكبر من 5%. وهذا يتفق مع دراسة (محمد ، 211) وقد يعود ذلك إلى رقابة مؤسسة النقد السعودي على البنوك للالتزام بالمبادئ الرئيسية للحوكمة للبنوك العاملة في المملكة العربية السعودية .
- لم يكن هناك أثراً ومهم إحصائياً لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة على المتغير التابع معدل العائد على الملكية حيث أن أهمية إحصائية t كانت أكبر من 5% وهذا يتعارض مع نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الوكالة وهذا يعين وجود الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة لا يؤدي الى تحسين اداء البنوك وقد يكون ذلك ناتجا على ان العضو التنفيذي له تأثير اقوى على تحسين الاداء في البنك من العضو المستقل.
- كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لنسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة على المتغير التابع العائد على الملكية ، حيث أن أهمية إحصائية t كانت أقل من 5%. وهذا يعني أن ارتفاع ملكية اعضاء مجلس الادارة في البنك من شأنه تحسين أدائه وزيادة كفاءته.
- كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لنسبة الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس على المتغير التابع العائد على الملكية ، حيث أن أهمية إحصائية t كانت أقل من 5%. وهذا يعني ان الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس يحسن من اداء البنك وهذا يتفق مع دراسة (عفيفي، ٢٠٠٨) إلى أن الجمع بين المنصبين قد يؤدي إلى ضعف فعالية المجلس في أداء وظيفته مما يؤثر سلباً على أداء الشركة.
- كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لخصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على أداء البنوك السعودية، حيث أن أهمية إحصائية t كانت أقل من 5%. وهذا يعني انخصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 ساهمت على تحسين أداء البنوك السعودية.

- كان هناك أثراً سالباً ومهم إحصائياً لمخاطر التضخم على المتغير التابع TQ، حيث أن أهمية إحصائية t كانت أقل من 5%. وهذا يعني أن ارتفاع مخاطر التضخم والتذبذب في الأسعار من شأنها التأثير سلباً على كفاءة وأداء البنك.
- بلغت القوة التفسيرية المعدلة (Adjusted R-squared) 71,3% مما يعني بأن المتغيرات المستقلة المختارة قادرة على تفسير أكثر من ثلثي التغير في المتغير التابع.
- تشير إحصائية F وأهميتها (Prob.) إلى أن النموذج المعتمد في هذه الدراسة يتمتع بالملاءمة والمناسبة (Goodness of fit).

8. النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة لبحث خصائص مجلس الادارة على اداء البنوك السعودية وذلك لمعرفة أهمية وتأثير تلك الخصائص على أداء البنوك السعودية .

وقد أظهرت النتائج بأن البنوك السعودية تتمتع بالكفاءة النسبية في الأداء مقاساً بمؤشر العائد على الملكية، وكان متوسط حجم مجلس الادارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة 10.25 بينما كان متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة حوالي 0.3690 وهو ما يشير الى التزام البنوك بالمبادئ الرئيسية لحوكمة البنوك العاملة في السعودية الصادرة من مؤسسة النقد السعودي وأشارت النتائج ايضا انه كان متوسط نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لجميع البنوك خلال فترة الدراسة حوالي 0.2760، وتعتبر نسبة جيدة مما يشير إلى عدم وجود تركيز في نسبة ملكية أعضاء مجلس الادارة ، بينما كان متوسط نسبة القروض الممنوحة لجميع البنوك خلال فترة لدراسة حوالي 0.4720 وهذا يشير الى ارتفاع نسبة توظيف الاموال في البنوك السعودية ، وكان لمتوسط الحجم لجميع البنوك خلال فترة لدراسة حوالي 17.650 ، وهذا يشير لعدم تجانس حجم البنوك السعودية .

وأكدت نتائج تحليل الانحدار أنه لا يوجد أي تأثير لحجم مجلس الادارة ونسبة الاعضاء المستقلين على المتغير التابع معدل العائد على الملكية ، بينما كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لنسبة ملكية أعضاء مجلس الادارة ونسبة الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس المجلس على المتغير التابع العائد على الملكية ، وأشارت النتائج ايضا انه كان هناك أثراً موجباً ومهم إحصائياً لخصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 على أداء البنوك السعودية على المتغير التابع معدل العائد على الملكية

وهذا يشير الى ان قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 ساهمت في تحسين اداء البنوك السعودية

كما توصي الدراسة بما يلي

- 1- العمل على ايجاد مؤشر موحد لقياس خصائص مجلس الادرة وذلك لضمان الاتساق لتقوم البنوك بمقارنة تطبيقها مع هذا المؤشر
- 2- زيادة الاهتمام من قبل الادارة العليا في البنوك السعودية بموضوع خصائص مجلس الادرة لما لهذا الموضوع من اثر على ادائها ، وبما يحقق حماية لأصحاب المصالح المختلفة المرتبطة بالبنوك ويحد من السلوك النفعي للإدارة
- 3- زيادة الاهتمام من قبل الادارة العليا في البنوك السعودية بمفهوم خصائص مجلس الإدارة التي تبنتها قواعد حوكمة الشركات للبنوك السعودية عام 2014 وذلك من خلال عمل برامج تدريبية للموظفين تعزز ثقافتهم .
- 4- وضع حدود لنسب الملكية بأشكالها المختلفة في البنوك السعودية والالتزام بالإفصاح عنها.

9. المصادر والمراجع

- حمدان، علاّم محمد، (2016)، العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركة: دليل من البحرين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (3)، ص 481 – 504.
- القببسي، حسين، (2011)، العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
- الكراسنة، إبراهيم، (2006)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
- التقرير السنوي مؤسسة النقد السعودي 2017
- التقارير السنوية لبنوك عينة الدراسة 2012-2016

- Al-Matari,E., Al-Swidi, A., and BtFadzil, F., (2014). The Effect on the Relationship Between Board of Directors Characteristics on Firm Performance in Oman: Empirical Study. *Middle-East Journal of Scientific Research*, Vol. 21(3), pp. 556-574.
- Al-Smadi, Mohammad, (2013). Examining the Relationship between Corporate Governance and Banks' Performance, and Risk in Saudi Arabia. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, ISSN 1450-2275, Issue 59.
- Anwer S. Ahmed and Scott Duellmant.2013. Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*.51(1): 1-30. Zealand.
- Borlea, S., Achim, M., and Mare, C., (2017). Board characteristics and firm performances in emerging economies. Lessons from Romania. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol. 30(1), pp. 55–75.
- Bozec, R. (2005). Boards of directors, market discipline and firm performance. *Journal of Business Finance & Accounting*, 32(9-10), 1921-1960.
- Brickley, J., Coles, J., & Jarrell, G. 1997. Corporate leadership structure: On the separation of the positions of CEO and chairman of the board. *Journal of Corporate Finance*.3: 189–220
- Demsetz H and Villalonga B. 2001 .Ownership structure and corporate performance. *Journal of Corporate Finance*.7: 209-233
- Duke, J. and Kankpang, K. A. (2011). Linking corporate governance with organizational performance: New insights and evidence from Nigeria. *Global Journal of Management and Business Research*, 11(12), 47-57. *Economics*, 41, 275-303.
- Guest, P.M., 2009. The impact of board size on firm performance: evidence from the UK. *The European Journal of Finance*, 15(4), 385-404.

- Gupta, M., Fields, L.P. (2009). Board independence and corporate governance: evidence from director resignations. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(1 & 2), 161-184.
- Hassan, S., and Farouk, M., (2014). Board of Director's Characteristics and Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *Journal of Finance and Bank Management*, Vol. 2 (1), pp. 89-105.
- Horváth, R., and Spirollari, P., (2012). Do the Board of Directors' Characteristics Influence Firm's Performance? The U.S. Evidence. *Prague Economic Papers* Vol. 21(4), pp. 470-486.
- ISIK, O., and INCE, A., (2016). Board Size, Board Composition and Performance: An Investigation on Turkish Banks. *International Business Research*; Vol. 9 (2), pp. 74-84.
- Jackling, B., Johl, S. (2009). Board structure and firm performance: Evidence from India's top companies. *Corporate Governance: An International Review*, 17(4), 492-509.
- Jensen, Michael, and William Meckling, 1976, "Theory of The Firm: Managerial Behavior, Agency Costs And Capital Structure", *Journal of Financial Economics* 3, 305-360
- Kajola, S.O., (2008). Corporate Governance and Firm Performance: The Case of Nigerian Listed Firms. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 14, 16-28
- Kiel G and Nicholson G. 2003. Board composition and corporate performance: how the Australian experience informs contrasting theories of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review* .11: 189-205..
- Lee T. A. (2008). *Financial Reporting & Corporate Governance*. John Wiley & Sons. West Sussex.

- Levine, R., (2005). **Finance and Growth: Theory, Evidence and Mechanisms**. In P. Aghion and S. N. Durlauf, eds. **Handbook of Economic Growth, Volume 1A, Chapter 12**. Amsterdam: Elsevier B.V.
- Odudu, S., Okpeh, A., and Okpe, U., (2016). **Board Characteristics and Financial Performance of Deposit Money Banks in Nigeria**. *International Journal of Business and Social Science* Vol. 7(9), pp. 159-173.
- Rehman, R., & Mangla, I. (2012). **Does corporate governance influence banking performance?** *Journal of Leadership, Accountability and Ethics*, 9(3), 86-92.
- Sakawa, H., and Watanabel, N., (2011). **Corporate Board Structures and Performance in the Banking Industry: Evidence from Japan**. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1786200>.
- Sarkar, J., and Sarkar, S., (2016). **Bank Ownership, Board Characteristics and Performance: Evidence from Commercial Banks in India**. Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai, WP-2016-016.
- Setia-Atmaja, L., Tanewski, G., & Skully, M. (2009). **The role of dividends, debt and board structure in the governance of family controlled firms**. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(7/8), 863-898.
- Uwuigbe, R., and Fakile, S. (2012). **The effects of board size on financial performance of banks: A study of listed banks in Nigeria**. *International Journal of Economics and Finance*, 4(2), 260-267.
- Yung, Christopher, (2009). **The Relationship between Corporate Governance and Bank Performance in Hong Kong**. Unpublished MBA thesis, Faculty of Business, Auckland University of Technology, New
- Fama, E.F. & Jensen, M.C, 1983. "Separation Of Ownership and control". *Journal of Law and Economics*, 26, 301–32